



زاوية حارة

فيسل الصوفي

باسندوة والمشارك..

مع التسوية وإسقاطها!

رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة هو أيضاً رئيس ما يسمى «المجلس الوطني لقوى الثورة الشبابية الشعبية».

الرجل مقسوم نصفين ويؤدي دورين متناقضين.. في الصباح رئيس حكومة الوفاق وطني مهمتها تطبيق المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، وبعد الظهر رئيس المجلس الوطني الذي يناهض المبادرة وألياتها ويصدر بيانات الدعم والمناصرة للذين ينظّمون اعتصامات ومسيرات شعارها الأول إسقاط المبادرة وألياتها ورفض الوفاق الوطني والتسوية السياسية.

وأحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها الذين اختاروا رئيس هذا المجلس الوطني ليكون رئيسا لحكومة الوفاق كلها منصوبة تحت لافتة المجلس الوطني وقعت اتفاق الرياض بوصفها ممثلة للمجلس واختارت وزراءها في الحكومة بوصفهم ممثلين لمجلسهم، ومهمتهم في الحكومة تنفيذ المبادرة وألياتها التنفيذية، ولكن هذه الاحزاب وشركاءها يمارسون في الواقع ممارسات منافضة للمبادرة وألياتها، ويطلق بعضهم تصريحات علنية يقولون فيها إن المبادرة والآلية لا تعنيهم، وهذه الأحزاب هي التي تقف وراء الاعتصامات والمسيرات المطالبة بإسقاط التسوية وإسقاط المبادرة وإسقاط الآلية.. وحتى عندما يذكرون قرار مجلس الأمن الدولي لا ينتقون منه سوى «الحق في الاعتصام والتظاهر» ويغفلون ما ورد فيه حول الكف عن العنف والامتناع عن الاستفزاز وإزالة المظاهر المسلحة من مناطق المظاهرات وغير ذلك من موجبات القرار التي يتصرفون كأنهم غير معينين بها.

والحال.. إن هذه الأدوار المزدوجة أو المتناقضة تعرض التسوية السياسية لخطر حقيقي.. حكومة وفاق رئيسها يترأس مجلسا يؤيد كل المظاهر المعارضة للوفاق.. أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها وقعوا باسم المجلس الوطني للثورة الشبابية الشعبية على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، وفي ذات الوقت يتبنون من خلال المجلس الدعوات والممارسات التي تستهدف إسقاط المبادرة والآلية.. وهذا المنطق لا يستقيم مع دعاوى الالتزام بالوفاق والتسوية السياسية ويتناقض كلية مع المبادرة وألياتها ومع قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤).

وأزعم أن المؤتمر الشعبي وحلفاءه معينون بإنقاذ التسوية من هذا الخطر.. إن لا يقبلوا من الآخرين هذه الإزدواجية، وأن يطالبوا بموقف واضح.. فلا يمكن أن تكون مع الشيء وضده في ذات الوقت.. وفاق وطني وحقاق وطني في آن واحد.. أن توقع على المبادرة وألياتها التنفيذية وتدعي انها اساس الوفاق والتسوية، وفي نفس الوقت تحرك وتدعم الفعاليات المطالبة بإسقاط المبادرة والآلية!!!

يجب على المؤتمر وحلفائه مطالبة المشترك وشركائه بالتخلي عن هذه الإزدواجية والأدوار المتناقضة، وأن تحدد موقفا واضحا.. إما القبول بالتسوية والوفاق الوطني ومرجعتيها المتمثلة بالمبادرة الخليجية وألياتها وقرار مجلس الأمن قبولاً نهائياً قولاً وفعلاً، وإما الرفض!

رأي

حكومة الوفاق الوطني وفساد الأزمه

وقد يغيب عنا أحيانا أن أهم احتياجاتنا هي التنقل الحر والأمن في كل وسائل التنقل المتاحة وبمنس أسعارها المعقولة وأقول المعقولة لأن كلنا يدرك أن ما وصلت إليها من أسعار قد فاق حد المعقول بالنسبة للكثير منا

أما عن أمان هذه التنقلات فحدث ولا حرج لقد منعت الكثير من الفتيات وحرمن من حق التعليم الذي صارغنا كثيرا لمحاولة الوصول إلى الحفاظ عن هذا الحق

لهذه الأسباب وغيرها بات يلوح الآن في الأفق أمل نجاح دور حكومة الوفاق الوطني في إعادة أعلام المواطن اليمني البسيط الذي تحدثنا عنها سابقا وإعادة ما حرم منه خلال هذه الفترة فهو يتمني أن ينعم بحياة كريمة يستطيع أن يوفر الغذاء له ولإبنائه وأن يعود التيار إلى بيته ويعود أيضا مشروع الماء ويتمنى أن يجد الوقود بنفس السعر السابق فقد صعب عليه أن يوفر قيمته الحالية.

ها هو الواجب الأول ينجلي أمام حكومة الوفاق الوطني وهو إزالة الفساد الذي خلفته الأزمه كي يستطيع المواطن التفكير في المستقبل القادم ترى هل تستطيع هذه الحكومة القضاء على هذا الفساد لأن شارغنا اليمني لم يعد يحتفل أزمه جديدة ولا حتى تحت مسمى الثورة فقد طغح الكيل.

والتي لم يعد يستطيع الحصول عليها في الوقت الذي مررنا فيه خلال الأزمه وأصبح يحمل بشغف أن يعود التيار الكهربائي إلى منزله كي يحاول البحث جاهدا عن أخبار البلاد وأوان قلنا في أجتهد آخر فهو يبحث عن النور ليخفف من هلع أطفاله في الظلام الحالك أو من أصوات الانفجارات وأزيز الرصاص بعد أن كان يحاول أن يستخدم التيار الكهربائي في الترفيه والتسلية كتكنولوجيا مهمة في تحضير كل الشعوب.

الكهرباء التي كانت لنا من المسلمات أصبحت حلم يتناجى به المواطن بكامل فئاته الطفل ليبحث عن أفلام الكرتون والشباب لمتابعه اهتماماته وهذه ما يمثل دور الابن أما عن الأب كما تعودنا في البيت اليمني فهو يبحث عن الأخبار والقراءات والتحليلات السياسية أم الأم اليمنية الحونة كانت تبحث عن المسلسلات وبعض برامج الطبخ وتطبيق هذه البرامج على ارض الواقع

أم أصحاب السيارات فهم ينتظرون أن تعود أسعار البنزين إلى السعر السابق وفي بعض الظروف الطارئة يتمنى أن يجده باي سعر حتى أن وصل إلى عشرات الآلاف هم شئ أن يجده غير مغشوش كما حدث في سابقه غير مشهودة على الإطلاق في بلادنا

امل المندحي



يتطلع الشعب اليمني إلى أي أمل يخرج منه هذا النفق المظلم الذي جعل الحياة بكل متطلباتها يصعب على المواطن اليمني الذي باتت أحلامه تتناقص وتقل يوما بعد الآخر حتى بات يحمل بقلعة الرغيف ليسبح جوعه ويسد رمق أطفاله أو يحمل بنور يستمده من شمعه يضئها بعد أن انقطع التيار الكهربائي عن المدينة برمتها أو يوفر القليل من ثمنه لتسهل حركته ويستطيع حرم من المشروع وصارت أسرته تنتظر أن تحصل على القليل من الماء ليحاولوا أن يسدون احتياجاتهم اليومية وآخر يحمل بقليل من الوقود أو أن يستطيع أن يوفر القليل من ثمنه لتسهل حركته ويستطيع التنقل بكامل الحرية واليوم وصل إلى حد الطفح ولان الأمل أمامه أصبح قريبا بعد توقيع المبادرة الخليجية والتي حددت ألياتها التنفيذية بان حكومة الوفاق الوطني تقع على عاتقها الكثير من المهام أهمها توفير الاحتياجات الأساسية للعيش.

توفير الاحتياجات يتخلل الكثير من المعاني لان عليها يقتضي أن يعود كل شئ إلى ما كان قبل الأزمه على أقل افتراض وذلك حلم أصبح يراود كل يمني فال مواطن بات يحمل أن يذهب لشراء المواد الغذائية التي اعتاد على اقتنائها بسهولة

المؤتمر عملاق لا ينكسر



إقبال علي عبدالله

من مسؤوليته الوطنية أمام الشعب في الخروج بالوطن من هذه الأزمة التي افتعلتها بهدف جر الوطن إلى التمزق والحرب الأهلية التي - لاسمح لله- لو وقعت لدمرت كل ما تحقق للوطن من إنجازات وأعادت البلاد إلى عصر التخلف والتشردم والتبعية للقوى الخارجية، غير أن المؤتمر الشعبي ورئسه فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح وهو مدرك لهذه الحقيقة تعامل مع الأزمة بكل حنكة وصبر ورحابة صدر يفوق كل التصورات والاحتمالات، رغم امتلاكه القدرة الشعبية والعسكرية لحسم الموقف وإنهاء الأزمة ومواجهة أصحاب العقول المريضة مما كان الأمر سيعني تخليه عن مبادئ الديمقراطية التي ارسي مداميكها ومضامينها منذ اليوم الأول للوحدة المباركة بل يقول ونؤكد منذ إنشائه وإعلان مولده قبل ثلاثة عقود ولو عدنا إلى الميثاق الوطني للمؤتمر لأدر كنا هذه الحقيقة..

من هنا نؤكد أن المؤتمر الشعبي ورئسه وقيادته ما كان لها أن توقع على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمنة إلا لأنه عملاق لا يتحنن ولا ينكسر وأن قوته مستمدة من أبناء الشعب الذين رسوا أنصع الصفحات في كل جمعة تمسكا بالمؤتمر والشرعية الدستورية..

العكس فالمؤتمر الشعبي ورئسه وقيادته الوطنية المخلصه زادتهم الأزمة السياسية وتدابيراتها صلابه وتماسكا وشعبية، وهو أمر جعل أصحاب تلك العقول المريضة والسوءة يندشون ويتخبطن ويلجون في مواجهة هذه الصلابه والتماسك والشعبية إلى العنف والفوضى والتخريب والأعمال المسلحة التي كشفت عن جوههم الحقيقية أمام الراي العام المحلي والإقليمي والعربي والدولي.. وجاءت المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمنة التي وقع عليها المؤتمر الشعبي رغم مرانها أصحاب العقول المريضة في قيادة المشترك وشركائهم بأن المؤتمر لن يوقعها وسيتهرب



ملاح أحمد العجيلي

جميع اطراف قد توافقت على الخروج عبر التسوية السياسية تجنبنا للوقوع في هاوية الحرب الاهلية التي كآن الوطن قد اقترب منها أو كاد؟! والحقيقة أن الأوطان لا تبني بالتمترس أو التخندق الحزبي والاجتماعي تجاه بعضنا البعض.. دعونا نتفاعل بما توصلنا اليه ونعمل بشكل جدي لما فيه مصلحة الوطن والمواطن، ونجزم أن التسوية السياسية بين أطراف الأزمة قد فتحت أفقا وعهدا تاريخيا وسياسيا جديدين يعدان بالأمل والعمل في ظروف جديدة وعوامل محفزة.

* مدير تحرير صحيفة «المسيلة»

دعوننا نتفائل

يحق لنا في المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أن نتفاعل بما تم التوصل اليه من حلول للأزمة السياسية بمساعدة الإشقاء والاصدقاء في كل من مجلس التعاون الخليجي، ومجلس الامن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وقد عقدنا العزم على العبور الجدي والأمن لحل مشكلات الأزمة ووقف تداعياتها، وذلك بالاعتماد على الوفاق الوطني في هذه المرحلة التوافقية التي بدأت عقب التوقيع على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية في الرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.

هكذا هي الديمقراطية والتعددية التي التزم بها فخامة الاخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر - حفظه الله - عندما قال لن أسلم السلطة الا لرئيس منتخب من الشعب وكان له ما أراد التزاما بالنهج الديمقراطي الذي ارتضيناه في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عند إعلان قيام الجمهورية اليمنية.

> نحن اليوم نلج مرحلة الشراكة وما ننشده هو الشراكة الحققة في النهوض بالوطن والمواطن.. شراكة تقتضي أن يتخذ المتوافقون مواقف جادة طالما

محلي حضرموت والمزاج الجماهيري



سالم علي الشاخش

ظل أبناء حضرموت الأسبوع الماضي متعلقين بكل جوانحهم إلى ما ستؤول إليه دورة مجلسهم المحلي بالمحافظة الذي التئم خلال الايام المذكورة في دورته الرابعة لعام ٢٠١١ م برئاسة الأستاذ خالد سعيد الديني محافظ المحافظة. وهذا الانشداد والتعلق بهذه الدورة جاء بفضل القضايا والموضوعات التي زخر بها جدول أعمالها والتوقيت الزمني لها مع ما يشهده الوطن من نشاط لإعادة ترتيب البيت اليمني بعد (١١) شهرا من الأزمة السياسية وتأثيراتها وكيفية تجاوزها بخارطة طريق خليجية مدعومة من المجتمع الدولي بقرار مجلس الامن رقم (٢٠١٤) والذي في ظلها تشكلت حكومة الوفاق الوطني التي تقع على عاتقها مسؤوليات جمة اقتصادية وسياسية وأمنية.

> ولم يغيب عن أذهان ومناقشات أعضاء المجلس المحلي حضرموت الإجراءات، والمعالجات المتخذة بصدد مواجهة آثار الانهيار الصخري وما سببه لأهالي قرية منوة بدوعن والتدخلات الانسانية السريعة

أمين العاصمة.. اضبط!! شارع النصر أشبه بالمقابر

يحيى الضلعي

ما تزال الحفريات المستحدثة في شارع النصر الممتدة من جولة آية الى شارع السلال شمال شرق العاصمة صنعاء قائمة حتى اللحظة والتي جرت لتنفيذ مشروع الصرف الصحي منذ بداية العام ٢٠١١م الذي يشارف على النهاية.

ورغم مرور أكثر من ١٢ شهرا أن عملية الإنجاز تأخرت كثيرا، ما أحدثت هذه الحفريات وأكوام الأتربة صعوبات عدة لحركة السير في الشارع وسببت الكثير من الحوادث المرورية وأربكت سائقي المركبات الخفيفة والثقيلة نتيجة سيرها في اتجاه واحد وضيق، فضلا عن أن هذه الحفريات عرقلت مرور الطلاب والطالبات الدارسين في المدارس المجاورة للشارع وأحدثت صعوبة في التنقل الى الشارع الأخر للقاطنين في تلك الاحياء.

وخلال الاشهر الماضية من عمر الأزمة التي تمر بها بلادنا تحول شارع النصر الى مسار رئيسي من وإلى مطار صنعاء الدولي اثر صعوبة المرور من الشوارع الأخرى التي أغلبها تقع في مناطق التوتير الأمني، ما جعل شارع النصر البدويل الأنسب والأمن لحركة السير والوصول الى مختلف أحياء أمانة العاصمة بكل سهولة ويسر.. غير أن هذا الشارع لم يكن بحالته الطبيعية والمقتعة وظل ومايزال يعاني من شلل نصفي.

ونحن هنا نسأل: ما السبب في تأخر إنجاز واستكمال مشروع الصرف الصحي بشارع النصر؟ هل كانت الأزمة عاملا في هذا التأخير الذي أصاب الشارع بمقتل وعكس صورة سلبية لشارع صحي بشارع النصر؟ أم أن ثمة مبررات أخرى حالت دون استكمال المشروع ودم الحفريات وأصبح التعثر سيد الموقف لمعظم الشوارع الخدمية التي لم تر النور.. وكان الحال من بعضه!!

بدورها نهض في أذن أمين العاصمة الأستاذ عبدالرحمن الاكوع بضرورة الاسراع في تقصي الحقائق التي أدت الى عرقلة الإنجاز ومعرفة الاسباب الجوهرية لهذا التأخير الذي حول شارع النصر الى أشبه بالمقابر بوجود هذه الحفريات وركام الأتربة.. تمننى على الأمين أن يكون أميناً وحريصاً على أمنيتها ومسئورها مسؤوليتها التي لا تشكك فيها وإيجاد الحلول والمعالجات الكفيلة للحد من مثل هذه التعثرات لمشاريع وكذلك تحديد سقف الزمني للبدء فيها والانتهاء منها.. الجميع يتطلع الى الوقوف بجديده تجاه هذه المعضلات التي عطلت خدمة شوارع الأمانة..